

مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الأربعاء ١٢ - ٦ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد (٢٢)





مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ
هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

اعلام المركز

ليث علي شمran

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاعراف الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين



العراق
في مراكز
الأبحاث
العالمية

مجلة ذي ناشنال انترست: الدورية الاستراتيجية المحافظة المرموقة

نُشرت في العدد الثالث عشر من هذه النشرة عنوانها: «**الولايات المتحدة: التراجع الاستراتيجي من الشرق الأوسط**»، حيث أكدت على قلق حلفاء امريكا في المنطقة، بعد اشارة بعض المسؤولين الامريكيين الى اهتماماتهم الجديدة بشأن التحول نحو آسيا، وعن رغبتهم في تقليص انعماسهم في الشرق الأوسط، الامر الذي يصب في صالح الدعاية الايرانية، التي تؤكد على ان قوة امريكا قد بدأت بالاضمحلال وبان طهران سوف تكون القوة المهيمنة الصاعدة في المنطقة.

تعتقد مقالة ذي ناشنال انترست بأنه : على الرغم من وجود الدافع لتوجيه الاهتمام نحو آسيا والمحيط الهادي والتركيز على الضغوط الاقتصادية المحلية ، فإن ترك واشنطن للشرق الاوسط غير وارد، ليس لأنها قادرة على التوجه الى آسيا والاستمرار في الوقت نفسه

بالتواجد في الشرق الأوسط فحسب، بل لأنها حتى لو أرادت الانسحاب من المنطقة فإن ظروفها ستمنعها ، لأن العديد من المصالح والاهتمامات الأمريكية متمركزة هناك وتشير دوما الى رغبة بالتدخل اذا دعت الضرورة . وهذا يؤشر الى أن الولايات المتحدة ستواصل لعب دور كبير في الامن الاقليمي، على الأقل في المستقبل المنظور.

تأسست هذه المجلة الامريكية التي تصدر كل شهرين عام ١٩٨٥ من قبل الاب الروحي للمحافظين الجدد «ارفينغ كريستول» المتوفى عام ٢٠٠٩ عن عمر ناهز ال ٨٩، وهي غير متخصصة بالشؤون الخارجية فقط بل تتناول الامور والقضايا الاخرى مثل الثقافة والتاريخ والاختلافات الاجتماعية... الخ. نشر فوكوياما عام ١٩٨٩ في هذه المجلة مقالته الشهيرة حول نهاية التاريخ في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. يرأس جيمس شليسنجر مجلسها الاستشاري، ويُعد هنري كيسنجر الرئيس الفخري

لمجلس ادارتها. هذه المجلة من الدوريات الاستراتيجية المهمة التي نتابعها نحن في المركز باستمرار، لأنها تعبر عن التيارات والاتجاهات الفكرية الامريكية المحافظة عموماً في مجال السياسة الخارجية بالذات، الامر الذي يساعد في فهم الخلفية الفكرية الاستراتيجية

للسياسة الخارجية الامريكية. وتم ترجمة وتلخيص ونشر العديد من المواد الاستراتيجية المنشورة في هذه المجلة، ومنها المقالة المنشورة في هذا العدد المعنونة: «أمريكا لا تستطيع التغلّي عن الشرق الأوسط» وهي من المقالات الاستراتيجية المهمة التي تلقي الضوء على النقاش الجاري الآن حول استمرار الاهتمام والتواجد الامريكي في منطقة الشرق وتحويل التواجد والاهتمام صوب الصين « القوة العظمى الصاعدة». ونذكر هنا بمقالة اخرى

THE NATIONAL INTEREST

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بادارة الاعلام

Tel: (00964) 7800168889

Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز





يمكن وضع الافكار الرئيسية لهذه المقالة كما يأتي:

- ورد في تقرير لوزارة الدفاع عام ٢٠١٢ توجيهه بإدارة البوصلة باتجاه آسيا والمحيط الهادي والتحول عن الشرق الاوسط.

- الصعوبات التي حوّلت اهتمام واشنطن من الشرق الاوسط الى آسيا وبقاع اخرى هي: سعي ايران الى امتلاك السلاح النووي، وتأكل التأثير الأمريكي على العراق، والصعوبة في التأثير على الأحداث السورية، وشكوك الملوك العرب

بمصداقية الولايات المتحدة واسئلة تتعلق بمستقبل العلاقات مع مصر.

- الرغبة في تقليل الصلة بالشرق الاوسط ترتبط بعدة قضايا، منها ارتفاع انتاج الطاقة محليا في الولايات المتحدة ومقدرتها على الاستغناء عن نفط الشرق الاوسط مستقبلاً، فضلاً على مطالب الجماهير المتعلقة بالحد من تهديد القاعدة.

- من الخطأ الافتراض بأن التخلص من الاعتماد على نفط الشرق الاوسط سيزيل أي اعتماد على هذه الدول المنتجة للنفط، فالولايات المتحدة ستضمن استمرار الوصول لنفط الخليج لحفظ استقرار سوق الطاقة العالمي.

- الولايات المتحدة كانت وستبقى القوة الخارجية الاكبر في المنطقة والوحيدة القادرة على موازنة القوة مع ايران ومنع انتشار السلاح النووي، فضلاً على حماية ترسانة باكستان النووية، لذلك سيظل وجود امريكا في الشرق الاوسط ضرورياً.

- البعض في الولايات المتحدة لم يعد يرى في اسرائيل شيئاً ثميناً والبعض من النقاد عدوها عبء. ولكن، اسرائيل ستبقى شريكا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة، وجيشا البلدين يشتركان بالعقيدة القتالية والاستخباراتية نفسها، والدليل على ذلك ارتباطهما بصناعات الدفاع الامريكية.

- ان انسحاب امريكا في خضم ازدياد تهديد القاعدة بعد الحقبة الثورية التي تمر بها المنطقة، سوف لن يخفّض هذا التهديد ولا يستثنيها من ان تكون هدفاً.

- ان قيمة مبيعات الاسلحة في المنطقة مستقبلا لها اعتبارات مهمة في ضوء التعافي الاقتصادي الأمريكي البطيء.

{ان متابعة هذا النقاش الاستراتيجي عن كثب ورصد ومعرفة انعكاساته على صناعة القرار الأمريكي في منطقتنا، يعد من صميم اهتمامات صانع القرار الاستراتيجي العراقي، لأنه ربما يعطي للسياسة الخارجية العراقية قدرا من الحرية والقابلية على المناورة}.

الافتتاحية ٣

أول انتخابات في العراق

منذ انسحاب القوات الامريكية ٥

الطائفية بعد الربيع العربي /

الوهم المبالغ به..... ٧

أمريكا لا تستطيع التحلي

عن الشرق الأوسط..... ١٢

تدهور الوضع في العراق..... ١٤

نظام المالكي الاستبدادي..... ١٦

تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

الجزء الخامس :

الآثار الاقتصادية السلبية ٢٠

مصر تسعى لتحدي النفوذ

التركي في العراق..... ٢٢



أول انتخابات في العراق منذ انسحاب القوات الامريكية

ترجمة وتلخيص : حسين باسم

مراجعة : د. نصر محمد علي

الكاتبان : منال عمرو سهرنك حماة سعيد

الناشر: معهد السلام الامريكي / ١٩ أبريل ٢٠١٣

ان التنافس الانتخابي في المحافظات يسلب الضوء على خطوط التصعد السياسية والعرقية والطائفية في خارطة العراق. وهو ما يمكن أن يكون نذيراً غير مرغوب به في المستقبل، ففي الوقت الذي تتحرك فيه باقي البلاد بوتيرة واتجاه مختلفين، يزداد شعور محافظات الاقلية بالاحباط تجاه اجراء الانتخابات في المستقبل، وقد تتفاقم الانقسامات الطائفية مؤدية الى المزيد من عدم الاستقرار

العراق منذ عام ٢٠٠٥، الا ان مجموعة من الخلافات السياسية والتقنية والقانونية بين الأطراف المؤثرة أدت الى تعليق الانتخابات منذ ذلك الحين. وان الجهود تبذل لتنظيم انتخابات مجالس



المحافظات في اقليم كردستان العراق في العام الجاري، ولكن القضية تدور اسئلتها حول ما إذا كان رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، يمكن أن يترشح لولاية ثالثة. وقد حدد البارزاني يوم ٢١ سبتمبر موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الأقليم. إلا أن المرسوم لم يشمل انتخابات مجالس المحافظات. مما يعني امكانية المزيد من التأخير. وفضلاً على ذلك، فإن كركوك التي لم تشترك في انتخابات عام ٢٠٠٩، لن تشترك في انتخابات هذا العام أيضاً. فالاحزاب التي تمثل التنوع العرقي والطائفي في المحافظة لم تتمكن من الاتفاق على اجراء انتخابات بالشكل الذي يتوافق مع القوانين الانتخابية الحالية، خشية ان يفضي ذلك الى احداث تغييرات في تمثيلهم الحالي في المحافظة. وأيضاً لم

يستهل الكاتبان مقالهما بالحديث عن انتخابات مجالس المحافظات التي اجريت في ٢٠ نيسان/ابريل من هذا العام والتي تُعد اول انتخابات تُجرى في العراق بعد انسحاب القوات الامريكية في

٢٠١١، وقد عداها خطوة تاريخية للديمقراطية الفتية في البلاد، وان لها آثاراً هامة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية والاستقرار والسلام في العراق. وعلى الرغم من اعتقاد البعض بأن انتخابات مجالس المحافظات لن تُجرى أبداً، **الا ان الانتخابات تمضي رغم الهجمات الارهابية والعنف والاستقطاب السياسي، ومن هنا فهي انتصار من نوع آخر.**

وعلى الرغم من تقدم العملية الانتخابية، الا انها تواجه بعض التحديات، حيث ان الانتخابات لن تُجرى في كافة المحافظات الثمانية عشرة، بل اقتصرت على اثني عشرة محافظة فقط. اما فيما يتعلق بمحافظات اقليم كردستان العراق الثلاثة، فإنهم يُجرون انتخاباتهم بشكل منفصل. حيث تمت الجولة السابقة في اقليم كردستان

لاحقاً، الا ان اثنا عشر مرشحاً قُتلوا لحدّ الآن أو انسحبوا تحت وطأة التهديد. وبالنظر الى المناخ السياسي المسموم، وتاريخ التنافس والانتخابات في العراق، فإن البعض يطرح تساؤلاً عن مدى نزاهة الانتخابات.

مهما تكن نتائج الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات، فلن تنجو من تأثير العوامل الاقليمية. فالأمن والخدمات وفرص العمل والاندماج تدور في الغالب على الصعيد المحلي. ولكن، تأثراً بأحداث الربيع العربي، فقد شهدت محافظات عراقية مختلفة احتجاجات عامة ضد الفساد الحكومي وانعدام الخدمات العامة والبطالة. وقد تسببت هذه الاحتجاجات بعدم الاستقرار والعنف وأحياناً خسائر في الأرواح. وبالقدر نفسه من الأهمية، فإنها تُسبب مزيداً من الضغوط على العلاقة بين قوات الأمن والشعب. فحتى لو أُجريت الانتخابات في جميع المحافظات، فإن المشاكل المذكورة والسخط العام لن يزول. ان الأمور ستستقيم مع وجود حكومة اقليم تتألف من عرق أو طائفة واحدة أو كلاهما معاً.

وما من شأنه توسيع الانقسامات السياسية في البلاد، هو تخاطب القادة السياسيين مع بعضهم عبر وسائل الاعلام وليس من خلال الحوار المباشر، وأيضاً الهجمات المتكررة المنسقة جيداً من قبل منتسبي القاعدة مثل دولة العراق الإسلامية، وكذلك التنافس السياسي بين الفصائل السنية والشيعية، كلها تؤدي الى تزايد مظاهر العنف بشكل ملحوظ. الا ان الشعب العراقي، وإلى حد كبير، أظهر الكثير من المرونة في عدم اللجوء إلى العنف وأظهر قدراً كبيراً من الصبر. ولكن الحكمة تقتضي عدم التعامل مع هذا الصبر والمرونة على اساس انه امراً مفروغاً منه وانه

تتمكن الاطراف نفسها من الوصول الى إجماع حول بدائل اخرى . فضلاً على ذلك، فإن الحكومة الوطنية في بغداد قررت تأجيل الانتخابات في المحافظات الغربية ذات الأغلبية السنية - الأنبار ونيوى - لأسباب أمنية. وقد خرجت احتجاجات عامة في تلك المحافظات منذ اربعة اشهر. ان المحافظات السنية تتهم حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بالتهميش وإساءة استخدام قوانين الإرهاب والمساءلة والعدالة. أما على المستوى الوطني، فإن الاحزاب الشيعية تكافح من اجل الحفاظ على وحدة جبهتهم، لكن مع ذلك، فإنها ستشهد منافسة داخلية من الممكن ان توفر موشراً على الاتجاهات السياسية الشيعية في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٤. وهو شبيه الى حد ما بالانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٩ عند تحقيق قائمة المالكي لمكاسب كبيرة.

ما الذي ينتظرنا

لاحظ الكاتبان في هذا السياق انه وعلى الرغم من أن انتخابات مجالس المحافظات هي ممارسة ديمقراطية، الا ان الاتجاهات الانتخابية بشكل عام في العراق أو في اجزاء معينة منه، تعكس تراجع المكاسب الديمقراطية. فالتنافس الانتخابي في المحافظات يسلط الضوء على خطوط التصدع السياسية والعرقية والطائفية في خارطة العراق. وهو ما يمكن أن يكون نذيراً غير مرغوب به في المستقبل، ففي الوقت الذي يتحرك فيه باقي البلاد بوتيرة واتجاه مختلفين، يزداد شعور محافظات الاقلية بالاحباط تجاه اجراء الانتخابات في المستقبل. وقد تتفاقم الانقسامات الطائفية مؤدية الى المزيد من عدم الاستقرار. ومع ان الانتخابات في تلك المحافظات ستجري

مقالات استراتيجية

الصراعات عنفاً - غالباً ما ينتهون الى الجلوس الى طاولة الحوار في نهاية المطاف . وقد شهد العراق ذلك مرات عديدة».

ويختتم الكاتبان مقالهما بالقول: «قد ضحّى الشعب العراقي وأصدقائه، ودفعوا الثمن باهضاً من اجل ايجاد فرصة لمستقبل أفضل وأكثر سلماً. فعلى الرغم من أن الصورة الآن قد تبدو قاتمة، الا ان العراق لديه الكثير من الموارد التي ينبغي الاستفادة منها لتعيد الامور الى نصابها. ان الحوار أمر حاسم ليس فقط لنجاح العملية السياسية، ولكن أيضاً لتحسين الخدمات، والاندماج والعمل وبناء الثقة بالحكومة».

سيستمر دائماً. ومن جهة اخرى، فالخلافات السياسية وغيرها تعد أمراً طبيعياً، ولكن من المهم أن يتم التعامل معها سلمياً وحلها عبر آليات الحوار. وقد اظهرت تجربتنا بأنه حتى في بيئات معقدة مثل نينوى وكركوك وبغداد فإن الحوار يمكن أن يؤدي إلى نتائج تدفع باتجاه الاستقرار والرفاه للشعب. وفي هذا الصدد، يركّز الكاتبان على ذلك بالقول: «فحتى اذا ما تمكنت محافظة معينة من تشكيل مجلس جديد عبر الانتخابات، فإن الاستقرار والسلام في العراق وعلى نطاق واسع يتوقف على مدى جدية الاطراف في اي قضية أو نزاع أو صراع بالسعي لحل خلافاتهم عبر الحوار. حيث يبين لنا التاريخ أن الأطراف -حتى في اكثر

رابط المقال:

<http://www.usip.org/publications/iraq-holding-first-election-us-troop-withdrawal>

الطائفية بعد الربيع العربي / الوهم المبالغ به

ترجمة وتلخيص: قسم الترجمة
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

الكاتب: الباراميكائيل / باحث اقدم في مركز فريد -
مؤسسة اوروبية للابحاث العالمية - ومتخصص في شؤون
الشرق الاوسط وشمال افريقيا / ٢٢/٦/٢٠١٢

على الرغم من ان الطائفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي امر واقع وغير مستحدث لكنها ليست التحدي الاكثرا للاحا الذي يواجهه العالم العربي اليوم، حيث اظهرت الانتفاضات التي شهدتها المنطقة ان المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية تأتي في صميم مطالب الشعوب فالتركيز المكثف الذي يجري على الطائفية والعرقية والانتماءات القبلية كمصدر رئيس للهوية الاقليمية يُثير أسئلة عن سلامة الدولة القومية، وقد يُضعف التماسك الوطني ويؤدي للتفكك

والمحافظين والليبراليين، وكذلك الانقسامات الدينية بين السنة والشيعية والمسلمين والمسيحيين. فضلاً على ذلك ان الصراع الطائفي تم اذكاءه من خلال استراتيجيات اقليمية، حيث ساهم فراغ السلطة في ايجاد الفرص لتحقيق

يشير الكاتب في مستهل دراسته الى ان النزعة الطائفية انتشرت بشكل واسع في اعقاب الانتفاضات الشعبية في العالم العربي. فالفتنة الطائفية الأخيرة التي أعقبت سقوط القيادات العربية الاستبدادية عززتها الانقسامات الايديولوجية بين الاسلاميين والعلمانيين،



و حزب الله اللبناني .

وبطبيعة الحال ، فقد فتح الربيع العربي مسالك جديدة امام هذا النفوذ الاقليمي ، وهو ما زاد من حدة التوترات بين ايران ودول الخليج ، فقد اعربت طهران في البداية عن ارتياحها لسقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر. اذ كان قرار الشعوب العربية بالاطاحة بحكامهم المواليين للغرب خبراً ساراً من وجهة النظر الايرانية، لكن موقف طهران قد تغير، عندما اندلعت أعمال الشغب على أراضي اقرب حلفائها العرب، سوريا . الامر الذي اكد شكوك دول الخليج العربية بأن مباركة ايران للانتفاضات يدخل في اطار سعيها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. استتدت هذه الشكوك على الاختلافات الطائفية والأجندة السياسية المفترض ان تقف وراءها، والتي سادت ايضاً في النقاشات الداخلية في العديد من بلدان المنطقة، ففي تونس ومصر، استتكر معارضو الاخوان المسلمين والاحزاب السلفية، تلقيهم الدعم المالي من مناصريهم الاسلاميين السنة في العربية السعودية وقطر، اما في البحرين التي تحكمها الاقلية السنية، فقد انخرط الشيعة في الاضطرابات ضد النظام وهو ما دفع الحكومة البحرينية وعدد من حكومات الجوار الى اتهام ايران بالتدخل، وهي التهم نفسها التي وجهتها السعودية من قبل، عندما اندلعت اعمال شغب في الجزء الشرقي من البلاد الذي تسكنه اغلبية شيعية.

كذلك تمتد الانقسامات الى ما وراء الخلاف الظاهر بين السنة والشيعة ، ففي دولة الامارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من غياب الاحتجاجات، فقد حذرت اجهزة الدولة من مخاطر الصعود الاقليمي للاخوان المسلمين ومنتقدة خطب الشيخ

الطموحات والأجندات السياسية. على الرغم من ان الطائفية امر واقعي وتنطوي على مخاطر كبيرة، لكنها ليست المحرك الرئيس للانقسامات في المنطقة . يجب ان لا تغيب عن نظر الغرب، حقيقة ان الكثير من الأنظمة في المنطقة تُثير الطائفية في حين تتجاهل مسببات الانقسام الاخرى ، مثل الأجندات الإقليمية، وعدم احترام حقوق الإنسان وسوء وفساد الأحوال الاقتصادية .

على اي حال، فإن تصاعد الطائفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يهدد بتقويض آفاق بناء مجتمعات ديمقراطية سلمية ومستقرة في العالم العربي . الامر الذي يُثير تساؤلات عديدة اهمها: كيف يوظف اللاعبون السياسيون الانقسامات الدينية والمذهبية التقليدية ؟ كيف يجب ان تكون استجابة الحكومات في المنطقة؟ وما الذي يمكن لأوروبا والمجتمع الدولي القيام به للحد من قدرة الطائفية على افساد سلمية التحولات الديمقراطية ؟

تعميق الخلافات التقليدية

تُبَيّن الدراسة في هذا الشأن بأنه على الرغم من ان الطائفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ليست بالجديدة، إلا أنها اكتسبت ابعادا مثيرة للقلق في سياق اقليمي متغير، حيث تُركّز الكثير من التحليلات حول الطائفية في هذه المنطقة على الاختلافات الدينية والسياسية بين المملكة العربية السعودية السنية وايران الشيعية ، وما يمثله احدهما للآخر من تحدٍ وتنافس استراتيجي على الصعيد الاقليمي . وفي السياق نفسه، فإن دول الخليج العربي الأخرى قلقة من علاقات ايران مع الشيعة العرب ، و من تنامي نفوذ طهران في المنطقة الذي يُعزى الى قوة حضورها في عراق مابعد صدام وتحالفها مع الحكومة السورية

الجزري في النظام ، وفقدان التماسك الاجتماعي من خلال الفتنة الطائفية . وذلك بالتأكيد على أهميتهم في الحفاظ على الاستقرار، حيث لجأ الزعماء العرب الذين يشعرون بالتهديد، الى احتواء التوترات الطائفية وتوظيفها في الوقت ذاته.

اعتمدت القيادات العربية في مختلف انحاء المنطقة تدابير صارمة لاحتواء المظاهرات في الداخل ، تحت ذريعة الحفاظ على الامن الوطني. « وعبر المبالغة في التشديد على مخاطر الطائفية خدمة لهدفهم في حماية النخب الحاكمة» والتمسك بالسلطة. ان خطر الانقسامات الطائفية حقيقي وموجود في العديد من البلدان العربية ، ففي لبنان، برز الى السطح الصراع الطائفي بين السنة والعلويين في بيروت وفي شمال البلاد مرة اخرى. مع ذلك ، فإن الحكومات العربية استخدمت ببراعة ملموسة خطر الطائفية للابقاء على حظر الاحتجاجات.

وفي المملكة العربية السعودية ، تم تصوير قمع الانتفاضات المحدودة شرقي البلاد من قبل الحكام على انه مواجهة عصيان يقوده الشيعة . وهي الاستراتيجية نفسها التي استُخدمت في البحرين، حيث امتد العنف على نطاق واسع ، وهو ما تبناه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي اشار الى ان التوترات التي تحدث في بلاده هي مؤامرة تهدف الى زعزعة استقرار البلاد وتقسيمها . اما في سوريا فإن التوترات الطائفية اخذت ابعاداً اكثر اشارة للقلق ، فسرعان ما تحول الشغب الى عنف بين السنة والشيعة العلويين . حيث استخدم النظام السوري القمع الشديد، مبررا اعماله هذه بالتهديد الذي تمثله « المؤامرة الخارجية». وعليه فإن الذريعة الطائفية خدمت في نهاية المطاف نظام الاسد في جهودها التي يبذلها لتحجيم القوى المحركة

يوسف القرضاوي المدعوم قطريا ، حيث نددت الامارات بالطريق الذي انتهجته بعض دول المنطقة (قطر والسعودية على وجه الخصوص) التي وقفت على استعداد لدعم الجماعات الدينية من اجل تعزيز نفوذها الاقليمي.

على الرغم من ان الربيع العربي ساهم في تعميق الخلافات الطائفية التاريخية ، الا ان الامر يعود الى حقبة ابعد من ذلك، ففي العراق ، استشرت الفتنة الطائفية منذ سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣ ، والحكومة المركزية هناك ضعيفة وما زالت تكافح من اجل الحفاظ على وحدة البلاد كما ان بروز الوجود الكردي القوي في الشمال وتحصن الشيعة في الجنوب جعل السنة في الوسط يرون انهم محاصرون بين فصائل اقليمية قوية ومتنافسة . اما في ايام الحرب الاسرائيلية - اللبنانية عام ٢٠٠٦ ، فقد رأى العديد من منتقدي حزب الله مثل مصر ، السعودية ، اسرائيل والاتحاد الاوربي أن ايران هي التي تقف وراء نشاطات الحزب ، وفي العام ٢٠٠٩ تم تعليق العلاقات بين المغرب وايران ، اثر اتهام الاولى للثانية بمحاولة تحويل المغاربة الى المذهب الشيعي. في اعقاب تحولات السلطة عام ٢٠١١-٢٠١٢ هناك خشية لدى العديد من الدول العربية في الوقت الحاضر من ان تصل اليها مثل هذه النزعات الطائفية وتزعزع الاستقرار على اراضيها . لاجل ذلك ، فإن العديد من الحكومات في المنطقة تشعر بالحاجة الى الاستجابة لتطورات الاحداث خشية انتقال تداعياتها الى بلدانها .

بين الاحتواء والتوظيف

يرى الكاتب تحت هذا العنوان انهم منذ الاطاحة بعدد من نظرائهم المستبدين ، حرص القادة العرب على تجنب امتداد تداعيات هذا الامر بنوعيه المتمثلين بـ: التغيير



الفعل بشكل صحيح . ومما لا شك فيه **ان الشعور بالانتماء الطائفي هو امر واقع ، وما قد يرافقه من قيام لصراعات محتملة ملازمة لهذا الشعور هو امر وارد ايضا . لكن الفتنة الطائفية ليست هي التحدي الاكثر الحاحا الذي يواجه العالم العربي اليوم .**

حيث اظهرت الانتفاضات ان المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية تأتي في صميم مطالب الشعب . وهو ما حدث في تونس ومصر واليمن ، حيث قامت المظاهرات في بادئ الامر على اساس المطالبة بالتغيير من قطاعات واسعة في المجتمع بما في ذلك الشباب ، والعاطلون عن العمل والمنشقون عن النظام ، من دون انتماءات او اعتبارات طائفية قوية ، فالسعي من اجل مستقبل افضل وقواعد سياسية جديدة كان هو المحرك الرئيس لهذه المطالب ، ومهما كانت القبيلة أو الدين أو المذهب أو الجماعة العرقية التي ينتمون اليها ، فالمواطنون يبحثون عن « الكرامة » قبل أي شيء آخر . إلا انه مع مرور الوقت فقد برزت النزاعات الطائفية الى واجهة الاحداث . **لنتجه الامور اتجاهاً عكسياً ، حيث جنح الناس وبنحو متزايد الى التعريف بانفسهم على اسس قبلية وطائفية ، اكثر منها سياسية .**

على المجتمع الدولي التعلم من دروس العراق وافغانستان ، فقد شهد هذان البلدان حالة من الانقسام الطائفي العميق بعد الاحتلال ، ويُعزى ذلك الى حد كبير الى التركيز المفرط على دور المكونات الطائفية خلال المرحلة الانتقالية ، حيث عملت القوى الغازية على منح حصص متساوية من الصلاحيات السياسية لمختلف الطوائف وهو ما تسبب في تعميق الانقسامات بين مختلف

للاحتجاجات بابقاء الناس بعيدا عن الشوارع . في المملكة العربية السعودية والبحرين ، استخدمت الطائفية ذريعة لانتقاد دور ايران المتنامي في المنطقة . الاهم من ذلك هو عرض مجلس التعاون الخليجي العضوية على كل من الاردن والمغرب . وان كان هذا الامر معلقا ، الا انه يمكن ان يُقصد به « تحالف الممالك العربية » المزمع ، ويُفهم على انه وسيلة لبناء « حلف سني » لمواجهة ايران واستراتيجيتها المفترضة للتوسع الاقليمي .

ان استخدام الذريعة الطائفية يعد أداة قوية كما انه يُخيف العديد من المكونات المحلية في العالم العربي ، مثل البربر في شمال افريقيا . تمثل كل من الطائفية والتوترات الدينية بين المسيحيين والمسلمين سيناريوهات تهدد العديد من البلدان ، بما في ذلك الاقباط والمسلمين السنة في مصر ، وكذلك في لبنان والعراق ، حيث تنعكس الانقسامات الطائفية على المؤسسات العامة .

غير ان هذا التوظيف للطائفية يمكن ان يأتي بنتائج عكسية ضد الحكام ومصالحهم . **فالتركيز المكثف الذي يجري الآن وتحليلات وسائل الاعلام للطائفية والعرقية والانتماءات القبلية . بوصفها مصدراً رئيساً للهوية الاقليمية تثير أسئلة عن سلامة الدولة القومية ، وقد يُضعف التماسك الوطني ويؤدي الى التفكك .**

كيفية الاستجابة

يلفت الكاتب النظر هنا الى ان العديد من الفاعلين على الصعيد الدولي كانوا مأخوذين بشبح الطائفية التي استشرت في المنطقة ، فالولايات المتحدة والاتحاد الاوربي اول من اقبل على هكذا قراءات ، الامر الذي افقد البلدان الغربية القدرة على التمييز وبناء رد

الوطني امرا صعبا للغاية . فضلاً على ذلك ، لم تكن هناك أي خطوات ملموسة لتنظيم مرحلة ما بعد القذافي، الامر الذي اسهم بحدوث المزيد من الانقسامات بين اجزاء واسعة من السكان على المستوى الايديولوجي (إسلاميون مقابل علمانيين) او الانتماءات العرقية (العرب مقابل البربر، فضلاً على التنافس بين القبائل) .

على الرغم من ان حماية الدولة لحقوق الاقليات هو امر مهم ، الا ان ما يتوجب على الحكومات الغربية التشديد عليه هو توطيد سلطة القانون والمواطنة وحقوق الانسان ككل، من دون التأكيد على مكوث او اقلية محددة . من خلال الابتعاد عن التمييز بين مجتمع واخر، عندها سيحضى الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة بالثقة والمصادقية في المنطقة، فالشكوك المثارة حول تصرفات الدول الغربية بأنها ترمي الى الفرقة والتقسيم امر لا يخدم مصالح هذه الدول قطعاً .

الخلاصة

تصل الدراسة في الختام الى ان المخاوف الحقيقية تكمن في مخاطر **الخلط بين الصراع الطائفي والاعتبارات الجيوستراتيجية**، الامر الذي يضر بالأمن الاقليمي . هناك مخاوف لدى بعض القادة العرب من ان تؤدي الانتفاضات المستمرة الى الاطاحة بهم ، وهو ما دفعهم الى توظيف الطائفية **كشكل من اشكال التأمين على الحياة**.

يتوجب على الفاعلين الغربيين والمحليين ، على حد سواء ، التوقف عن النظر الى منطقة الشرق الاوسط من منظور طائفي، والسعي لتعزيز التماسك الداخلي للدول القومية،

المجموعات . اذ اعتقدت المكونات الواسعة انها فرصة عظيمة لتعزيز وضعها ، ليسيطر الشيعة على العملية السياسية القائمة في العراق ، والبشتون لهم الاغلبية في حكومة افغانستان.

جاءت الانتفاضات العربية لتؤكد ميول الغرب السابقة تجاه عمليات التحول التي تضع اولوية عالية لحقوق الاقليات ومن الامثلة على ذلك اصرار الغرب على حقوق الطائفة القبطية في مصر. اما في سوريا فقد دأبت الولايات المتحدة على مطالبة اعضاء المعارضة (وخاصة المنخرطين في المجلس الوطني السوري) بتقديم تعهدات لحماية « حقوق الاقليات » **لان ذلك الامر كان مشوباً ببعض التناقض: فدفاع الدول الغربية عن حقوق الاقليات جدير بالثناء لكنه يبدو اقل حماساً عندما يتعلق الامر بالدفاع عن حقوق الشيعة . على سبيل المثال ، فقد تغاضى المجتمع الدولي مطالب الشيعة في البحرين والمملكة العربية السعودية واليمن ، وعلى وجه التحديد فإن الاشتباكات العنيفة بين الجيش السعودي /البحريني والمتظاهرين الشيعة في ٢٠١١-٢٠١٢ لم تؤد الى ادانات دولية شديدة كما هو الحال مع القضية السورية.**

اما في ليبيا فقد تم تشجيع الانقسامات بعد سقوط القذافي بدلا من تجنبها. ونظراً الى ان البلاد تتمتع بتجانس نسبي على الصعيد الطائفي ، فقد لعبت الانقسامات على الصعيد القبلي والمناطقي والايديولوجي دوراً أكبر، وبسبب اللامركزية التاريخية وطبيعة البنى الاجتماعية فقد اصبحت مسألة التلاحم

رابط المقال:

<http://www.fride.org/publication/1033/sectarianism-after-the-arab-spring:-an-exaggerated-spectre>



أمريكا لا تستطيع التخلي عن الشرق الأوسط

ترجمة: مؤيد جبار حسن
تلخيص: د. نصر محمد علي

الكاتبان: يويل جوزانسكي ومiriam غولدمان
باحثان في جامعة تل ابيب مجلة ناشنال انترست
١٨ / آذار / ٢٠١٣

على الرغم من وجود الدافع لتوجيه الاهتمام نحو آسيا والمحيط الهادي والتركيز على الضغوط الاقتصادية المحلية، فإن ترك واشنطن للشرق الأوسط غير وارد، ليس لأنها قادرة على التوجه الى آسيا والاستمرار بالتواجد في الشرق الأوسط فحسب، بل لأنها - حتى لو أرادت الانسحاب من المنطقة - فإن ظروفها ستمنعها، إذ إن العديد من المصالح والاهتمامات الأمريكية متمركزة هناك وتشير دوما الى رغبة بالتدخل اذا دعت الضرورة. وهذا يؤشر الى أن الولايات المتحدة ستواصل لعب دور كبير في الامن الاقليمي، على الأقل في المستقبل المنظور

آسيا والاستمرار بالتواجد في الشرق الأوسط فحسب، بل لأنها - حتى لو أرادت الانسحاب من المنطقة - فإن ظروفها ستمنعها. إذ إن العديد من المصالح والاهتمامات الأمريكية متمركزة هناك وتشير دوما الى رغبة بالتدخل اذا دعت الضرورة. وهذا يؤشر الى أن الولايات المتحدة ستواصل لعب دور كبير في الامن الاقليمي، على الأقل في المستقبل المنظور.



إذ على الرغم من تصريحات المسؤولين التي تشير الى تغيير السياسة الأمريكية، بما في ذلك وصف وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلنتون للعقد القادم بـ «العقد الآسيوي»، فإن الرغبة في تقليل الصلة بالشرق الأوسط ترتبط بعدة قضايا، منها ارتفاع انتاج الطاقة محليا في الولايات المتحدة ومقدرتها على (فطم) نفسها من نفط الشرق الأوسط مستقبلاً، فضلاً على مطالب الجماهير المتعلقة بالحد من تهديد القاعدة، واستشراء الانطباع بأن على أمريكا ان تركز مواردها واهتماماتها لمكان آخر؛ أي صوب التحديات في آسيا او حتى لشؤونها المحلية .

يؤكد الكاتبان في مستهل مقالهما على الاهتمام الأمريكي المتزايد بآسيا، إذ ورد في تقرير لوزارة الدفاع عام ٢٠١٢ توجيه بإدارة البوصلة باتجاه آسيا والمحيط الهادي والتحول عن الشرق الأوسط.

ويسوق يويل و Miriam بعض العوامل التي شكلت في السنوات الاخيرة تحدياً كبيراً لمكانة الولايات المتحدة في المنطقة والتي أدت الى تغيير استراتيجيتها حيال المنطقة ومنها: سعي ايران صوب امتلاك السلاح النووي، وتأكل التأثير الأمريكي على العراق، والصعوبة في التأثير على الأحداث السورية، والشكوك التي تساور الملوك العرب حول مصداقية الولايات المتحدة، واسئلة تتعلق بمستقبل العلاقات مع مصر. هذه الصعوبات حولت اهتمام واشنطن من الشرق الأوسط الى آسيا وبقاع اخرى.

لكنهما يستدركان بالقول: انه وعلى الرغم من وجود الدافع لتوجيه الاهتمام نحو المحيط الهادي والضغوط الاقتصادية المحلية، فإن ترك واشنطن للشرق الأوسط غير وارد. ليس لأنها قادرة على التوجه الى



ومن الامور التي ركز عليها المقال:

سوق الطاقة

اما فيما يخص سوق الطاقة ، فقد أشار كاتبها المقالة الى ارتفاع انتاج النفط الاميركي الى ٢٥٪ في السنوات الاربع الماضية ، والبلاد تتوقع الاكتفاء الذاتي بحلول العقد القادم. **لكنهما مع ذلك يعتقدان انه من الخطأ الافتراض بأن التخلص من الاعتماد على نفط الشرق الاوسط سيزيل أي اعتماد على هذه الدول المنتجة للنفط. فالولايات المتحدة ستضمن استمرار الوصول لنفط الخليج لحفظ استقرار سوق الطاقة العالمي .** وبدا ذلك واضحا منذ بداية عام ٢٠١٢ عندما أبدت واشنطن موقفها من قضية ايران النووية ، بعدها الملاحه في مضيق هرمز (خطأ أحمرًا) .

الانتشار النووي

واجه سعي الرئيس اوباما لنزع السلاح العالمي نكسات كبيرة، بشكل خاص في رغبة ايران بأن تصبح قوة نووية، وانها اذا ما نجحت فإن ذلك سيفضي الى بروز حالة **الدومينو في المنطقة.** والولايات المتحدة كانت وستبقى القوة الخارجية الاكبر في المنطقة والوحيدة القادرة على موازنة القوة مع ايران ومنع انتشار السلاح النووي، **فضلاً على حماية ترسانة باكستان النووية ، لهذه الاسباب سيظل وجود امريكا في الشرق الاوسط ضروريا.**

عملية السلام

على الرغم من تعيين اوباما لجورج ميتشل مبعوثا للشرق الاوسط بعد ٤٨ ساعة من قَسَمه في البيت الابيض ، وعلى الرغم من قوله بأن عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية تُعد قضية أمن قومي ذات أولوية . فالجهود الامريكية في المنطقة لم تثمر. لكن ذريعة التقدم نحو السلام بين اسرائيل والفلسطينيين ستجعل الامر اكثر

سهولة لتطبيق المبادرات الامريكية في العالم العربي

بشكل عام ونحو ايران بشكل خاص. **وزيارة اوباما المقصودة لاسرائيل في ٢٠ آذار تؤشر الى محاولة جديدة لتأكيد هذا التوجه .**

اسرائيل

العلاقات الامريكية مع اسرائيل تُعرف تقليديا كالتزام اخلاقي وقيم ثقافية وسياسية ومصالح استراتيجية مشتركة . وعلى الرغم من ذلك ، **فإن البعض في الولايات المتحدة لم يعد يرى في اسرائيل شيئاً ثميناً والبعض من النقاد عدوها عبأ .** على اي حال ، **ستبقى اسرائيل شريكا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة ،** وجيشا البلدين يشتركان بالعقيدة القتالية والاستخباراتية نفسها. والدليل على ذلك ارتباطهما بصناعات الدفاع الامريكية. فضلاً على ذلك، ورغم النقد ، **يبقى الدعم الشعبي لاسرائيل لدى جمهور كبير من الشعب الامريكي، والتخلي عن الشرق الأوسط سيعني لديهم التخلي عن اسرائيل .**

التهديد الارهابي

يُعد التهديد الارهابي في الولايات المتحدة اوطأ مما كان عليه بعد ١١ ايلول . و يظهر، على الرغم من ذلك، ان الاسلاميين المتشددين المعادين لأمريكا يريدون استغلال حالة الفراغ الناتجة عن عدم الاستقرار وسقوط الانظمة العربية القديمة. فالقاعدة تنتشر في شبه الجزيرة العربية واليمن، وجبهة النصرة في سوريا، وفي الجزائر حيث تم احتجاز الرهائن في محطة الغاز ، **هذه بعض الامثلة التي تعكس ازدياد تهديد القاعدة بعد الحقبة الثورية التي تمر بها المنطقة ، وانسحاب امريكا منها لن يخفف هذا التهديد ولا يستثنىها من ان تكون هدفا .**

الحلفاء العرب

وصلت مبيعات السلاح الأمريكي في السنوات

مقالات استراتيجية

العراق وقريبا من افغانستان، وامكانية استغناء الولايات المتحدة عن نفط الشرق الاوسط والمعطيات العامة بخصوص التوجه الى آسيا، **كل هذه الاعتبارات توحى باضحلال التأثير والاهتمام الأمريكي بالمنطقة، وتُظهر بأن الشرق الاوسط ليس له مكان ضمن الأولويات.**

لكن حتى لو كان هذا صحيحا، فإن المصالح الامريكية والأزمات قصيرة الامد ستمنعان مثل هذا التحرك. وعلى الرغم من ذلك، فإن على واشنطن اعادة النظر في استراتيجيتها الحالية وتعديل سياستها وفقا لمصالحها الاساسية. انها لا تستطيع الاستمرار في النهج الذي يبدو فقط مقنعا للآخرين، هذا النهج الذي يُظهر انحسار نفوذها ورغبتها بالرحيل.

الأخيرة لدول الخليج، حدا لا مثيل له. فمنذ عام ٢٠٠٨ عقدت صفقات مع السعودية والإمارات العربية بلغت قيمتها ٧٠ مليار دولار. ومثل هذه المبيعات محاولات صارخة لطمأنة وتقوية حلفاء امريكا في المنطقة. فضلا على ذلك، **فإن قيمة المبيعات المستقبلية لها اعتبارات مهمة في ضوء التعافي الاقتصادي الأمريكي البطيء.**

الخطوة القادمة

ويرى الكاتبان أن استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تحددها العديد من العوامل: العلاقات المتوترة مع الأنظمة الجديدة وحالة الشك حيال الانظمة القديمة، فضلا على العمل متعدد الاطراف، والجهد البسيط المبذول صوب عملية السلام، والانسحاب من

رابط المقال:

<http://nationalinterest.org/commentary/america-cant-abandon-the-middle-east-8232?page=1>

تدهور الوضع في العراق

ترجمة وتلخيص: فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة: د. نصر محمد علي

لقاء صحفي مع « نيد باركر » كبير مراسلي صحيفة لوس انجلس تايمز في بغداد في ٣ / ايار / ٢٠١٣، أجرى اللقاء « برنار كويرتزمان » مستشار التحرير في مجلس العلاقات الخارجية.

ان الوضع السياسي في العراق مثير للقلق والبلد يقف الآن على مفترق طرق يؤدي به الى المجهول ولاسيما ان المساعي السياسية فيه تدور في حلقة مفرغة من انعدام الثقة، ومن تجليات هذا الوضع أن الحكومة التي يقودها الشيعة تبدو غير قادرة على تلبية مطالب المتظاهرين السنة

السياسية تدور في حلقة مفرغة من انعدام الثقة . فالمتبع للاخبار والتقارير الواردة من هناك يستطيع ان يرى ذلك، حيث ذكر المبعوث الخاص للامم المتحدة في العراق «مارتن كويلر» بأن البلد يقف الآن على مفترق طرق يؤدي به الى المجهول، كما حذر رئيس الوزراء العراقي نوري

خلال المقابلة الصحفية التي اجراها « مجلس العلاقات الخارجية» مع الصحفي المخضرم « نيد باركر » مراسل صحيفة لوس انجلس تايمز في بغداد، ذكر باركر «بأن الوضع السياسي في العراق مثير للقلق، فشهر نيسان كان الاكثر دموية منذ اعوام كما ان المساعي



المالكي من مخاطر اندلاع حرب أهلية ، ووصفت مجموعة الازمات الدولية ، الوضع بالخطير للغاية».

من الصعب ايجاد حلول بسيطة، فالحكومة التي يقودها الشيعة تبدو انها غير قادرة على تلبية مطالب



الموقف الرسمي العراقي يدّعي الحياد ، لكن في واقع الامر هناك دعم واضح لحكومة بشار الاسد، ويُعزى ذلك الى المخاوف التي تساور الاسلاميين الشيعة ورئيس الوزراء المالكي من صعود المتطرفين والاخوان

المسلمين الى سدة الحكم في سوريا والذي يمكن ان يؤدي الى زيادة الهجمات على العراق ، او انه سيمنح السياسيين والشخصيات العشائرية السننية جرأة اكبر على الضغط من اجل نيل مطالبهم.

وبخصوص ما اذا كانت الولايات المتحدة ما تزال تملك تأثيراً كبيراً على القادة العراقيين ذكر « باركر » : بأن هذا التأثير موجود وغير موجود ، **فالكثير من هؤلاء القادة لا ينظرون الى الولايات المتحدة نظرة ثقة** ، فعلى الرغم من وجود سفارة امريكية في بغداد فإننا لا نجد احساساً حقيقياً بوجود شراكة ملموسة على مستوى عالٍ من قبل البيت الابيض ، وذلك يُعزى في الجانب الاكبر منه الى ان سياسة الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠٩ كانت مبنية على كيفية التملص من العراق، و سحب القوات وتقليص برامج التمويل المختلفة، الامر الذي مثل خيبة امل بالنسبة الى الكثير من العراقيين.

وقارن باركر بين بغداد واربيل حيث كانت الاخيرة قرية في عقد الثمانينات من القرن المنصرم حينما كانت بغداد مزدهرة، اما اليوم فقد انقلبت الصورة عندما تحولت اربيل الى مدينة كبيرة واصبحت بغداد بلدة عادية .

اما عن الدور الوظيفي للبرلمان فقد تحدث باركر بأنه شبه معطل خلال المدة الاخيرة، فمنذ ديسمبر الماضي قاطعت الكتلة السننية العلمانية الاكبر كل جلسات البرلمان تقريباً بسبب الاوامر التي اصدرها رئيس الوزراء

المتظاهرين السنة ، وان التحفظات من قبل الجانبين تساهم في عدم استقرار البلاد وازدياد الاستقطاب الطائفي، فمطالبهم تبدو متضادة الى درجة كبيرة حول بعض الامور، مثل الافراج عن السجناء السنة ، انهاء الاجراءات الاقصائية بحق اعضاء حزب البعث الحاكم سابقاً ، التوقف عن استخدام ذريعة الارهاب لاعتقال الناس ، و انهاء الاعتماد على المخبر السري كمصدر للمعلومات وتوجيه التهم . **ومن دون ايجاد حلول لهذه المشاكل من الممكن ان يتسبب المتطرفون بتفجير الاوضاع مجدداً.** وفي جوابه عن السبب الذي يمنع المالكي من التفاوض مع قيادات العرب السنة للوصول الى صيغة سلمية لتهدئة الاوضاع ؟ يقول باركر: إن المسألة تكمن في وجود قوات عسكرية تحاصر مدينة الفلوجة التي كانت منبعاً من منابع التمرد ضد القوات الامريكية ثم تحولت الى حصن لمقاتلي تنظيم القاعدة، ومن ثم فإن هناك نوع من التوتر يُعيق هذه العملية، ويمكن الاعتماد على القادة القبليين الذين عملوا على التوصل الى تفاهم اولي مع قوات الجيش العراقي لتهدئة الاوضاع هناك بعد ان قام بعض الاشخاص بقتل خمسة من الجنود العراقيين السبب الماضي. **ان المشكلة سواء على الصعيد المحلي او الوطني ، تتمثل بعدم وجود اجماع حقيقي او ثقة بين الطرفين لوضع الامور تحت السيطرة.**

وحول دعم المالكي للحكومة السورية ذكر باركر بأن

مقالات استراتيجية

الى طاقة انتاجية تصل الى ٤,٥ مليون برميل يومياً مع نهاية العام ٢٠١٤ ، الا ان اكثر ما يُعيق هذا الطموح هو السيطرة البيروقراطية الشديدة، والفساد والمخاوف الامنية . ان العائدات مستمرة بالازدياد، لكن التحدي يكمن في فساد الحكومة العراقية فضلاً على عدم وجود شفافية ومساءلة حقيقية عن الوجهة التي تذهب اليها هذه العائدات، ومن ثم فإن هذه الزيادة ستذهب الى المافيات المتعاونة مع الاحزاب السياسية والشخصيات المقربة منها. واختتم باركر حديثه مسلطاً الضوء على وضع الطاقة الكهربائية المترددي في العراق في الوقت الذي يتمتع فيه بثروة نفطية هائلة .

باعتقال حماية وزير المالية رافع العيساوي ، الا ان الامر بدأ بالانفراج تدريجياً فقد عاد كل من البرلمان والحكومة الى عملهما. ووفقاً لمراسل لوس انجلس تايمز ، فإن التوتر الذي تشهده العلاقة بين بغداد والدول العربية لا يرجع الى دعم الاولى للحكومة السورية فحسب، انما هو مأزق تقليدي يعانيه الشيعة العراقيون ، فالشيعة الايرانيون ينظرون اليهم نظرة استنغار، والعرب السنة لا يتقبلونهم ، لذا فإنهم يعانون من العزلة. كما اشار باركر الى الارتفاع المستمر في صادرات النفط العراقية ، التي وصلت في الوقت الحاضر الى ثلاثة ملايين برميل يومياً وتسير بوتيرة تصاعدية ، فالبلد يطمح للوصول

رابط المقال:

http://www.cfr.org/iraq/iraqs-worsening-situation/p30625?cid=rss-fullfeed-iraq_s_worsening-situation-050313&utm_source=feedburner&utm_medium=email&utm_campaign=Feed%3A+cfr_main+%28CFR.org+++Main+Site+Feed%29&utm_content=Yahoo%21+Mail

نظام المالكي الاستبدادي

ترجمة وتلخيص: فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة: د. نصر محمد علي

الكاتبة: ماريسا سوليفان / زميل باحث في
« معهد دراسة الحرب » / نيسان / ٢٠١٣

تشكل انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية المقبلة اختباراً سياسياً مهماً للمالكي، واذا ما استمر الوضع الراهن في الاشهر القادمة فإن المالكي سيخرج من الانتخابات بوضع سياسي افضل، اذ ان تحقيق نجاح انتخابي في المحافظات سيسمح له بزيادة عدد مقاعده البرلمانية، مما يتيح له اعادة ترشيحه كرئيس للوزراء، كما ويجعل دور البرلمان القادم مقتصرأ على الموافقة الروتينية على قراراته، وتعجيل التحرك صوب تشكيل حكومة الاغلبية

خلاصة تنفيذية

في الدراسة الصادرة عن «معهد دراسات الحرب» الامريكي وصفت الباحثة ماريسا سوليفان النظام السياسي في العراق في ظل حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالاستبداد والتسلط

والنزوع نحو تركيز السلطات بين يدي رئيس الوزراء، واقصاء الخصوم والمنافسين .

ان السلطة السياسية والعسكرية في عراق اليوم كما تشير الباحثة على درجة كبيرة من التركيز والارتباط بمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي،



ليحكم وجوده ، ولذا فإنه لا يخضع للرقابة او المساءلة ومع ذلك فإنه يتمتع بصلاحيات وموارد كبيرة ، كذلك ربط المالكي معظم وحدات النخبة بمكتبه العسكري مستخدماً اياها لاغراض سياسية.



استخدم المالكي «قيادة العمليات» لتنسيق الاستجابات الحكومية تجاه التحديات الامنية وقد ابقى سيطرته المباشرة على مراكز القيادة هذه من خلال مكتب القائد العام وعن طريق تعيين قادة موثوقين. ان انعدام الرقابة على التعيينات في الجيش العراقي سمح للمالكي باختيار الضباط المقربين اليه ، وهم في غالبيتهم من الشيعة - ليتسلّموا اكثر المواقع اهمية في المناصب القيادية في فرق الجيش وقيادات العمليات ، وقد عين المالكي هؤلاء القادة للالتفاف على شروط المصادقة والرقابة البرلمانية ، وهؤلاء الافراد المستفيدون من هذه التعيينات يقومون بدورهم بالعمل على الاستفادة من نجاح المالكي واستمرار بقائه رئيساً للوزراء.

بعد الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٠ وسّع المالكي من سيطرته على الكثير من المؤسسات المدنية في العراق، بما في ذلك مؤسسة القضاء والهيكل المستقلة مثل المفوضية العليا للانتخابات، البنك المركزي وهيئة النزاهة. قوض المالكي من خلال احتكاره للسلطات ، نظام الرقابة والتوازن الذي نص عليه الدستور العراقي، فالتأثير المتنامي والقيود المفروضة على مؤسسات يفترض انها مستقلة ، حدّ الى درجة كبيرة من شرعية وفاعلية هذه الهيئات ولا سيما القضاء والبرلمان .

فحكومة الوحدة الوطنية التي تشكّلت في اواخر العام ٢٠١٠ بعد الانتخابات البرلمانية افضت في واقع الامر الى حكومة اغلبيّة، استطاع المالكي من خلالها السيطرة على مؤسسات الدولة. الامر

الذي له تأثيراته الخطيرة على مستقبل العراق ومسار واستقرار التحوّل الديمقراطي في البلاد. ان للمالكي هيمنة على القوات النظامية العراقية، ووحدات العمليات الخاصة، جهاز المخابرات والوزارات المدنية، وهو الامر الذي بدأ بالسعي اليه منذ تسلّمه لمنصبه في منتصف العام ٢٠٠٦.

ان عملية توطيد الامن التي يقوم بها المالكي مكّنته من ردع اي محاولة للانقلاب، وكذلك من الاستهداف العنيف للجماعات الارهابية «السنية» فضلاً على كبح جماح الخصوم السياسيين عن طريق التهديد الضمني والصريح باستخدام القوة.

عمل المالكي منذ العام ٢٠٠٧ على انشاء هيكل امنيّة غير دستورية، لتجاوز وزارتي الدفاع والداخلية وايجاد سلسلة من القيادات غير الرسمية يتم ادارتها بصورة مباشرة من مكتب رئيس الوزراء وتتسق مع القادة الميدانيين، وهو ما يتيح للمالكي التأثير المباشر على كل من استهداف الافراد وتسيير العمليات، اهم هذه الهياكل هو « مكتب القائد العام » و « قيادات العمليات على مستوى المحافظات ».

مكتب القائد العام يقوم برفع تقاريره الى رئيس الوزراء مباشرة ويتألف من الموالين للمالكي، هذا الكيان غير الدستوري ليس لديه اي اطار قانوني

العراقية فضلاً على السيطرة على مؤسسات العراق المالية، كما وظف المالكي هيمنته على القوى الامنية والقضاء، لمواجهة التحديات الفيدرالية من بعض المحافظات العراقية . فضلاً على ذلك ان اجتثاث البعث وتوجيه التهم بالإرهاب والفساد اصبحت ادوات سياسية جاهزة لإبعاد وإزاحة الخصوم، ليس المالكي هو السياسي الوحيد الذي استخدم هذه الادوات ، لكنه اكثر من لديه القدرة على القيام بذلك بسبب تعاضم سلطاته التنفيذية. ستظل سلطة المالكي تواجه بعض التحديات في المستقبل القريب على الأرجح ، وأن أولى هذه التحديات تتأتى من منافسيه الصديين من اجل الهيمنة السياسية في اوساط الشيعة العراقيين ، اما التهديد الثاني فإنه قادم من الرفض السني المتنامي للوضع القائم ، طالما استمرت التظاهرات محافظة على سلميتها فإنها ستتحرك اعدادا كبيرة من السنة لمعارضة الحكومة، وهو ما يسعى المالكي الى تجنبه.

وهناك مخاطر ايضاً من انعدام الاستقرار في سوريا، الذي من الممكن ان ينتقل الى العراق بصيغة تمرد تقوده القاعدة، **فأي هجمات تقوم بها قوات الامن او اي تصرفات اخرى تبدو وكأنها تحرم السنة من المشاركة ، فإنها ستتسبب بتعجيل الاضطراب وتسهم في ايجاد جيل جديد من القاعدة في العراق.**

سيسعى المالكي للإبقاء على انقسام السنة ، عن طريق اقصاص او ابعاد قادة الاحزاب السياسية المنافسة (النجيفي ، العيساوي ، علاوي) في الوقت نفسه الذي يسعى فيه الى كسب ود البعض الآخر من القادة والجماعات تحت وعود الشراكة في الحكومة وهو ما يُعد حافزاً قوياً لهؤلاء السياسيين.

ان تسييس القضاء على المستوى الوطني حدّ من فاعلية دوره الرقابي المستقل على الفروع الحكومية الاخرى. فقد خضع القضاء لتركيز السلطة من قبل رئيس الوزراء، عن طريق سلسلة من القرارات المثيرة للجدل التي عززت السلطة التنفيذية وأزاحت الكثير من الخصوم السياسيين.

استغل المالكي حلفاءه في البرلمان والقرارات القضائية لإبعاد الشخصيات الرئيسية التي تقف حائلاً دون سيطرته على الهيئات المستقلة ومن اهمها : **المفوضية العليا للانتخابات ، والبنك المركزي العراقي ، وهيئة النزاهة ،** كما استخدم رئيس الوزراء نفوذه في هذه المؤسسات لتقييد خصومه وحماية حلفائه.

ان اجراء انتخابات حرة وعادلة سيكون من المستحيل تقريباً في ظل البيئة السياسية الحالية من دون وجود مفوضية انتخابات تتمتع بالاستقلال والنزاهة، **وعليه فإن جهود المالكي للتأثير، ان لم نقل السيطرة، على المفوضية تثير المخاوف بفساد العملية الانتخابية في العراق.**

مجلس النواب العراقي ليس فاعلاً بما فيه الكفاية ليمارس الرقابة على السلطة التنفيذية ، فالبرلمان يعاني خللاً وظيفياً تزامناً مع جهود المالكي لتقويضه ، حدّ من قدرته الرقابية . فقد تبنى المالكي استراتيجية تهدف الى ابقاء المعارضة هشة ومنقسمة ومنع الكتل المعارضة له من الاتحاد، وقد اثبتت هذه الاستراتيجية نجاحها ، واعانها في ذلك الانقسام الداخلي الكبير في المعارضة نفسها.

استخدم المالكي سيطرته على المؤسسات الامنية والعسكرية بطرق عدة لتحقيق اهدافه، احد هذه الاهداف هو ابعاد قادة القائمة

عليها ان تستخدمه بشكل اكثر فاعلية ، ففي ضوء هذه المتغيرات ، عليها ان تعيد تقييم علاقاتها مع المالكي وان تكون اكثر جدية في رفض اي تصرفات يكون لها دور في تقوّض العملية الديمقراطية في البلاد.

يجب ان تسعى الولايات المتحدة الى فهم افضل لكيفية ممارسة السلطة داخل الدولة العراقية، الى جانب ذلك، فإن على المسؤولين الامريكان الانخراط بشكل اكبر في المجال السياسي العراقي لا ان يقصروا تركيزهم على التعاون الامني، فضلاً على وضع اهمية قصوى حول توقيت، ووسائل المساعدة، وهو امر ضروري لتغيير التصور الشائع حول دعم الولايات المتحدة الثابت لأفعال المالكي. بإمكان الولايات المتحدة وباقي الفاعلين الدوليين ان يلعبوا دوراً مهماً في اخراج العراق من البند السابع، كما ان الرغبة بتسريع وتأخير او ايقاف مبيعات السلاح في اطار برنامج مبيعات السلاح الخارجية من الممكن ان تستخدم كأداة لممارسة النفوذ .

وتشير الدراسة في الختام الى : ان دعم ومساندة نظام استبدادي بدعوى الاستقرار سيأتي بنتائج عكسية ويصعد من حدة التوتر والانقسام في العراق. و على الولايات المتحدة ادراك ان الاستقرار في العراق يأتي فقط عن طريق نظام سياسي شامل وتمثيلي وعادل يحمي حقوق جميع العراقيين ، إلا ان هذه الاهداف تتعارض مع مقاصد وسياسات وسلوكيات المالكي في الوقت الحاضر.

ستشكل انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية المقبلة اختباراً سياسياً مهماً للمالكي، واذا ما استمر الوضع الراهن في الاشهر القادمة فسيخرج المالكي من الانتخابات بوضع سياسي افضل، اذ ان تحقيق نجاح انتخابي في المحافظات سيسمح له بزيادة عدد مقاعده البرلمانية ، مما يتيح له اعادة ترشيحه رئيساً للوزراء، كما ويجعل دور البرلمان القادم مقتصرأ على الموافقة الروتينية على قراراته، وتعجيل التحرك صوب تشكيل حكومة الاغلبية.

ان الولايات المتحدة قد غضت الطرف الى حد كبير عن مسألة احتكار المالكي للسلطة ، هذا الصمت يعطي انطباعاً عن الموافقة على مثل هذا السلوك، على الرغم من تحفظاتها تجاه تصرفات ونوايا المالكي الاستبدادية .

ركّزت الشراكة بين العراق والولايات المتحدة في السنوات الاخيرة بصورة كبيرة على حفظ الاستقرار وتزويد العراق بالمساعدة الامنية، مثل هذه المساعدة التي تتجاهل النهج السياسي، قد ساعدت في تأجيج التحديات الامنية وعززت من قبضة رئيس الوزراء على الاجهزة الامنية على وجه التحديد.

المالكي - عن طريق استعداده لمساعدة نظام الاسد في سوريا وعدم رغبته بتطبيق العقوبات الامريكية على ايران - يقوم بانتهاج سياسية اقليمية اقرب الى ايران منها الى الولايات المتحدة.

للولايات المتحدة نفوذ داخل العراق ، لكن يتوجب

رابط المقال:

<http://www.understandingwar.org/report/malakis-authoritarian-regime>

تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الجزء الخامس : الآثار الاقتصادية السلبية

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

العالمية. إلا ان بعض الاقتصاديين يعتقدون ان السبب الحقيقي وراء استبعاده من اتفاقيات المنظمة، هو إتاحة الفرصة للدول



شعار منظمة التجارة العالمية

الصناعية باتخاذ أي إجراءات حماية بغية التحكم في تدفق النفط إلى أسواقها وبما ينسجم ومصالحها الاقتصادية. وتسعى الدول المستوردة إلى السيطرة على زمام الطلب والأسعار وتعظيم منافعها على حساب الدول المنتجة. وبهذا فإن استبعاد النفط من صادرات العراق، الذي يُمثل قرابة ٩٥٪ لا يُبقي سوى ٥٪ فقط من إجمالي الصادرات المُتمثلة بالصادرات الزراعية والصناعية والبتروكيماوية والتعدين والسلع الأخرى، وبذا يصبح الجزء الأكبر من هذه الصادرات خارج اتفاقيات المنظمة، مما يحد من الآثار الايجابية للانضمام للمنظمة.

ثمّة جوانب سلبية ينطوي عليها قرار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ومنها:-
١- لا يمكن للصناعات الوطنية الناشئة أن

تقف في وجه صناعات نمت وترعرعت في ظل حماية ودعم كبيرين مكنها من تثبيت أقدامها في الأسواق الدولية، ولذلك فإن المنافسة التي ستعرض لها الصناعات العراقية في حالة السوق المفتوحة ستكون غير مُتكافئة وتؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي ومن ثمّ تدهور حجم الصادرات.

٢- إن اتفاقيات التجارة العالمية لم تتضمن النفط، وذلك على أساس ان النفط سلعة استراتيجية تدخل في صناعة العديد من السلع الأخرى، فضلاً على أن تحديد سعر النفط خاضع لعوامل العرض والطلب في الأسواق

٦- قد يتسبب انضمام العراق للمنظمة بتوجيه ضغوط على العمالة في العراق، من حيث تخفيض أجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية المقدمة لها بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الأمر في بعض القطاعات إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من هذه العمالة.

٧- يؤدي انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية إلى إضعاف قدرته على استخدام السياسات الاقتصادية التي تتناسب مع ظروفه الواقعية وأهدافه التنموية، مما سيفقده قدراً كبيراً من صلاحيات اتخاذ القرار في العديد من المجالات الصناعية والزراعية، من نحو تحديد بعض أنواع الدعم المسموح به، وعدم تقييد الاستثمارات الأجنبية.

٨- إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعني فيما يعنيه فقدان العراق لمصدر مهم من مصادر الإيرادات والمتمثل بالتعرفة الكمركية التي ستعمل المنظمة على خفضها بما يتلاءم وفلسفة تحرير المبادلات التجارية.

٣- يعمل تنفيذ التزامات المنظمة على ارتفاع تكلفة برامج التنمية بشكل عام، لاسيما ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر واستخدام العلامات التجارية والامتيازات الصناعية.

٤- على الرغم من إمكانية اتخاذ إجراءات حماية بعد الانضمام تجاه أي سلعة مصنعة إذا تسببت بحدوث ضرر بالغ، أو هددت بحدوثه، للصناعات الناشئة بحسب المادة ١٩ من اتفاقية الغات ١٩٩٤، إلا ان اشتراط تعويض الدول المصدرة لتلك السلعة عن الآثار الناجمة من ذلك، يحد من إمكانية استخدام هذه الأداة في حماية الصناعات المحلية.

٥- قد ينجم عن تنفيذ اتفاقيات المنظمة ارتفاع في تكاليف الخدمات، كخدمات النقل والتأمين، ولأن العراق يتسّم بارتفاع حجم تجارته الخارجية (استيراداً وتصديراً) مع العالم، فإن ارتفاع هذه التكاليف سيزيد من أعبائه المالية.

مصر تسعى لتحدي النفوذ التركي في العراق

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

ورجال الأعمال في مصر على تعزيز التعاون مع العراق، مبينان « العراق بلد غني وينتظره مستقبل كبير».

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد التقى رئيس الحكومة المصرية محمد قنديل في الخامس

من آذار ٢٠١٣، وعقد اجتماعاً مغلقاً

معه، رآه السياسيون دلالة على وجود أجندة مشتركة لتعزيز الدور المصري في العراق، بغية توليد حالة من التوازن بين الأدوار الإقليمية في العراق لاسيما الدور التركي الذي تنظر إليه الحكومة العراقية على انه بدأ سلبيا في الكثير من القضايا.

وزار قنديل العراق مع وفد مصري كبير يتألف من سبعة وزراء و٧٠ رجل أعمال، في دلالة على رغبة مشتركة بتعزيز التعاون الاقتصادي. وتدور تكهنات حول تفاهم (عراقي- إيراني - مصري) لمواجهة التدخلات التركية ومشروع الدولة (العثمانية) التي يراد فرضها مجدداً على المنطقة، حيث تباحث المالكي بهذا الشأن خلال زيارته مؤخراً لإيران ومصر.

ووفقاً للتكهنات فإن حكومتي طهران والقاهرة أبدتا تأييدهما لهذه الفكرة واتفقتا على أن تتم ترجمتها فعلياً لسياسات واقعية يتمخض عنها تحالف من نوع خاص يسد النقص الاستراتيجي لدى الأطراف المعنية، فمصر تبحث عن الانتعاش الاقتصادي وإيران تبحث عن كسر الحصار والعراق يبحث عن تعزيز علاقاته العربية و الخروج من نفق الطائفية.



دعت أوساط مصرية إلى ضرورة دخول مصر في تنافس للحصول على النفوذ داخل العراق أسوة ببقية الأطراف الدولية الأخرى التي تسعى الى استغلال الأوضاع غير المستقرة في العراق للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية،

حيث دعا الكاتب محمد صابرين في جريدة الأهرام المصرية إلى دور مصري ينافس الدور التركي في العراق. ودعا صابرين، وهو ينتقد دور بلاده الضعيف في العراق سياسيا واقتصاديا إلى تعزيز هذا الدور، مشيراً إلى أن «مصر مازالت غارقة في أوضاعها الداخلية، بينما تستحوذ تركيا على الورقة الكردية في العراق». وقال صابرين ان المدهش في ظل الصراع الأكبر في المنطقة، «هو الإحساس الهائل بغياب مصر، والسؤال المؤرق متى تعود مصر إلي دورها».

ويذكر الكاتب سلطات بلاده بالأرباح التي يجنيها الاتراك في العراق، قائلاً: «لعل الأرقام وحدها كافية، ففي حالة تركيا يصل إجمالي التبادل التجاري مع العراق الى ١٥ مليار دولار (١١ مليارات مع كردستان و٤ مليارات مع بقية العراق)، أما إيران فالرقم ٨ مليارات دولار (٦ مليارات مع كردستان و٢ مليار مع بقية العراق)، ويؤكد أن بلاده بحاجة لعمل كبير لاستعادة الدور المصري في بغداد وكردستان العراق معا، ليس فقط لأن مصر هي قلب الشرق النابض، ولكن أيضا لأن العراقيين يريدون مصر، ويرغبون بتوازن الورقة المصرية مع بقية الأوراق. ويحث الكاتب النخب السياسية والاقتصادية